

اعلان

هوذة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السيد

○○○○

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السيد من سفرته الميمونة الى الجمهورية العربية المتحدة يوم السبت الواقع في ١٢/٩/١٩٦٤ .

رئيس الوزراء

يحيى التلوي

=====

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ١٦ ايلول سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٩٠

القرى

صفحة

١٢٨٩

١٢٩٠

١٢٩٣

١٣٠٦

١٣٠٩

١٣١١

١٣١٢

١٣١٤

مجلس الامة

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤ قانون الخباير العامة

قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٤ نظام بلدية لحول

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ نظام مجلس البحث العلمي الاردني

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٤ نظام مياه بلدية الرمثا المعدل

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٤ نظام مشروع مياه اربحا المعدل

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٤ نظام المياه في المرقع المعدل

نظام استيراد وتصدير المواد الحيوانية ونتاج الحيوانات المعدل لسنة ١٩٦٤

هكذا من المأهول

نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور
نأمر بما هو ات :-

تفص الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتبارا من تاريخ ١٩٦٤/٩/٩ .

١٩٦٤/٩/٧

محمد بن طهول

رئيس الوزراء بالوكالة
هاشم الجبوسي

وزير الداخلية
محمد نزال العرموطي

هكذا من الأهل

نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٤

قانون المخابرات العامة

=====

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المخابرات العامة لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية دائرة يطلق عليها (دائرة المخابرات العامة) وتكون مرتبطة مباشرة برئيس الوزراء .
- المادة ٣ - تتألف دائرة المخابرات العامة من . -
- أ - دائرة المباحث العامة
- ب - مكتب التحقيقات السياسي
- ج - عدد من الضباط وضباط الصف والافراد والاعضاء حسب الحاجة .
- ويلغى ارتباط الفرعين المنصوص عليهما في البندين (أ) و (ب) من هذه المادة بالقوات المسلحة ومديرية الامن العام .
- المادة ٤ - ١ - يرأس دائرة المخابرات العامة مدير عام يعين ويعزل بأرادة ملكية سامية بناء على قرار من مجلس الوزراء .
- ٢ - يعين ضباط المخابرات بأرادة ملكية سامية بناء على تنسيب المدير العام للمخابرات وموافقة رئيس الوزراء .
- ٣ - يعين ضباط الصف والافراد والاعضاء من الدرجة الثامنة وما دونها وذوو الرواتب المقطوعة في دائرة المخابرات بقرار من المدير العام بناء على تنسيب الامين العام للتجنيد في هذه الدائرة : ويجوز تعيين اعضاء المخابرات على اختلاف رتبهم باسماء ومزبه :
- المادة ٥ - مع مراعاة الارتباط المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون يعتبر كافة اعضاء المخابرات العامة من ضباط وضباط صف و افراد من عداد القوات المسلحة الاردنية .

المادة ٦ - تسرى على كافة موظفي واعضاء المخابرات الاردنية . -

أ - احكام قانون القوات المسلحة من حيث الحقوق والواجبات والمظورات والرتب العسكرية والرواتب والتجنيد والتعيين والتصنيف والترفع والنقل والاجازات والضبط والربط العسكري والمحاكمة والاستقالة وانهاء الخدمة والتقاعد والمسؤولية عن الاموال العامة التي في عهدهم او التي تقع في حوزتهم .

ب - احكام قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ شريطة ان يكون اعضاء المجالس العسكرية المنصوص عليها في هذا القانون من الضباط المحازين في الحقوق . ولهذه الاغراض جميعا يقوم رئيس الوزراء بممارسة صلاحيات وزير الدفاع ويقوم المدير العام للمخابرات بممارسة صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة المنصوص عليها في القانونين المذكورين .

المادة ٧ - ١ - في حالة ارتكاب احد موظفي واعضاء المخابرات العامة لجريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة امن الدولة حسب احكام القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته يحاكم من اسند اليه ارتكاب الجرم وجميع المشتركين والمعرضين والمتدخلين معه امام المجلس العسكري لدارة المخابرات العامة ويكون لهذا المجلس نفس الصلاحيات الممنوحة لمحكمة امن الدولة بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وتعديلاته .

ب - يتولى وظائف النيابة العامة لدى هذا المجلس ضباط مجازون بالحقوق من ضباط هذه الدائرة .

ج - لمدير المخابرات فيما يتعلق بالفقرتين أ و ب جميع الصلاحيات الممنوحة للقائد العام للقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

المادة ٨ - تقوم دائرة المخابرات العامة بالمهام والعمليات الاستخبارية في سبيل امن المملكة الاردنية الهاشمية وسلامتها وبالاعمال والمهام التي يكلفها بها رئيس الوزراء بأوامر خطية وتحمل هذه الاعمال والمهام طابع السرية وعلى قوات الامن ان تساعد هذه الدائرة في ادائها لمهامها .

المادة ٩ - ١ - مدير المخابرات العام هو المسؤول عن ادارة المخابرات العامة ومن حسن قيام جميع اعضاءها بواجباتهم وتصدر بتوقيعه او توقيع من يخوله خطيا جميع الامور المتعلقة بسياسة المخابرات العامة والاوامر والمقررات التي لها صفة اجرائية .

ب - تخاطب دوائر المخابرات وزارات الدولة ودوائرها المختلفة مباشرة .

المادة ١٠ - علي مدير المخابرات العام ان يطلع رئيس الوزراء على . -

١ - موازنة المصروفات التي يقدر انفاقها في خلال كل سنة من اجل ادماجها في الموازنة العامة للدولة بطريقة متلقه .

٢ - التقرير السنوي بنتائج فحص حسابات السنة المالية السابقة .

٣ - المعلومات التي لها مناس بامن الدولة وسلامتها .

المادة ١١ - كافة لوازم دائرة المخابرات العامة يتم شراؤها واتلافها وبيع مائس ضروريا منها بمقتضى نظام يضعه مجلس الوزراء بموافقة الملك وتنسيب المدير العام .

المادة ١٢ - يضع مجلس الوزراء بموافقة الملك وتنسيب المدير العام الانظمة اللازمة من اجل تنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ١٣ - يلغى اي تشريع سابق الى المدي الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٤/٩/٥		مدير بن طرول
وزير	وزير الاشغال العامة ووزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
الصحة	الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير المالية
امين مجيع	سليم البيخيت	هاشم الجيوسي
وزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير
الانشاء والتعمير	وزير الخارجية بالوكالة	التربية والتعليم
كامل محي الدين	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ
وزير الزراعة	وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
وزير المواصلات بالوكالة	وزير الاعلام بالوكالة	وزير العدليه بالوكالة
عزاله الحاج حسن	احمد اللوزي	محمد نزال العرموطي

هكذا من المأهول

نظام البلدية لسنة ١٩٦٤

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٦ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٤

نظام بلدية حلحول

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية حلحول لسنة ١٩٦٤) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الاول

تعريف

المادة ٢ - يكون للبلديات والالفاظ الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .
(المجلس) مجلس بلدية حلحول .

(الشارع) كل طريق أو ممر أو زقاق أو درب أو مدرج أو ممشى أو جادة أو ساحة يملك الجمهور حتى السور فيها .
(منطقة البلدية) منطقة بلدية حلحول .

(المالك) الشخص الذي يملك أو يتقاضي إيجار أي ملك سواء لحسابه الخاص أو بصفته وكيلًا أو شريكا أو كان له حق التصرف في ذلك الملك سواء كان الملك مسجلا باسمه أو لم يكن .

(الملك) الابنية والاراضي على اختلاف أنواعها مسورة كانت أم غير ذلك ، مسكونة أم غير مسكونة ، مبني عليها أم غير مبني ، عامة أم خاصة .
(الرئيس) رئيس المجلس .

(الرصيف) المساحة الواقعة بين حد الشارع وحد طريق السيارات والعربات .

أ - (اعلان) كل اعلان أو صورة أو نقش أو رسم أو تصميم أو صورة خمسية تعرض في أي مكان عام على ورقة أو خشبة أو زجاج أو معدن أو كل شريط سينمائي يعرض في مكان عام ، خلاف الملهي العمومي المرخص حسب الاصول .

ب - (لوحة) لافتة اعلان يعرض على مسكن شخص ، أو مكتبة أو محل عمله يتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو موضوع عمله ومهنته أو حرفته أو بيان الغاية الأخرى التي يستعمل العقار من أجلها أو رسم ذلك الشخص مع أي بيان أو اعلان كهذا .

ج - (مكان عام) كل طريق أو شارع أو جادة أو ممر أو حديقة عامة أو زقاق أو ميدان للجمهور حتى السير فيه وكل موقع مشغول وكل جسر أو رصيف أو سياج أو لوحة اعلانات أو نشرات .

الفصل الثاني

الشوارع والطرق والارصفة

المادة ٣ - يعتبر المجلس مسؤولا عن فتح الشوارع والطرق وإنشائها وصيانتها وتجميلها ضمن منطقة البلدية .

المادة ٤ - عندما يتخذ المجلس قرارا بإنشاء شارع عمومي لأول مرة يعتبر أصحاب الاملاك الواقعة على ذلك الشارع مكلفين بالمساهمة في إنشائه ويحدد المجلس نسبة مساهمتهم في النفقات الى الحد الذي يراه عادلا وتقسيم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهة الاملاك العائدة اليهم والملاصقة لذلك الشارع .

المادة ٥ - تدفع الى صندوق المجلس كافة النفقات التي يقرر المجلس تحصيلها من أصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام ويحق للمجلس ان يستوفي مقدما من المالكين نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من النفقات المقدرة ويقسط الباقي بعد اتمام العمل على أقساط يحددها المجلس على ان يتم دفعها خلال مدة لا تزيد عن ستين .

المادة ٦ - تحصل النفقات من المكلفين بمقتضى هذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها الضرائب والرسوم المستحقة للمجلس .

المادة ٧ - اذا أريد تبليغ اخطار أو أشعار أو مستند بمقتضى هذا النظام ، الى أي مالك مجهول محل الإقامة أو يتعذر تبليغه بالذات فيجوز للمجلس ان ينشر هذا الاخطار أو الأشعار أو المستند في إحدى الجرائد المحلية ويعتبر ذلك الاعلان تبليغا قانونيا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

المادة ٨ - يعتبر الشخص مسؤولا عن الافعال التي يقوم بها بالذات أو بواسطة خادمه أو احد أفراد عائلته ممن يعيش معه ، أو بواسطة شخص مأذون منه ولو لم يكن مستخدما لديه .

المادة ٩ - يعتبر انه قد ارتكب مخالفة كل من :-

أ - بني أو أنشأ أو أقام حائطا أو سياجا أو عمودا أو أي عائق آخر في أي شارع أو في قسم منه .

ب - غطى أو أعاق أي مجرى أو مصرف أو قناة واقعة في أي شارع عام .

ج - وضع صندوقا أو طردا (باله) أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في وضعها بصورة تمنع عمال التنظيفات من القيام بواجبهم وتعطل أو تعيق حركة السير في الشارع زيادة عن الوقت المعقول لتحصيل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو انزالها .

المادة ١٠ - أ - يجوز للرئيس ، أو من ينوبه بذلك ، إزالة أي عائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشخص الذي أقامه ، كما يجوز للرئيس ، أو من ينوبه بذلك ، اصدار الامر للشخص المذكور بإزالة ذلك العائق من الشارع العام .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من السماح خطيا بأقامة انشاء مؤقت في أي مكان إبان الاعياد والاحتفالات .

المادة ١١ - أ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أي مادة من مواد البناء في أي شارع أو أن يحفر حفرة أو خندقا الا بعد الحصول على تصريح خطي من مراقب الابنية وموافقة الرئيس أو من ينوبه بذلك ويجب ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الخندق مسجعا بيان المساحة المراد اشغالها ، ومدة العمل بالتصريح .

هكذا من المأهول

ب - إذا أصدر مثل هذا التصريح إلى شخص ما يجب عليه أن يقيم سياجا واقيا حول المواد أو الحفرة أو الخندق على نفقته الخاصة وأن يبقى ذلك السياج قائما إلى أن ترفع تلك المواد ، أو أن تطمر الحفرة أو يؤمن الناس من خطر السقوط ، يوضعه حول ما ذكر نورا كافيا أثناء الليل ، ويجوز للرئيس سحب هذا التصريح إذا ثبت لديه ما يبرر ذلك وللمتضرر أن يعرض على ذلك لدى المجلس .

ج - كل من وضع موادا أو حفر حفرة أو خندقا دون الحصول على تصريح أو تخلف عن طمر الحفرة أو الخندق أو تخلف عن إقامه سياج أو عن وضع نور حول المواد أو الخندق أو تخلف عن إزالة تلك المواد بغير أنه ارتكب مخالفه .

د - يجوز للرئيس بعد انتهاء المدة المعينه بتصريح ، أن يطمر تلك الحفرة أو الخندق وأن يستوفي جميع النفقات من الشخص المتخلف .

المادة ١٢ - أ - يجوز للمجلس ، إذا رأى أن أي بناء أو بئر أو حفرة أو كهف أو أي مكان آخر يشكل خطرا على الجمهور لنقص في ترميمه أو صيانه أو تسبيجه أو لآي سبب آخر ، أن يرسل إخطارا خطيا إلى مالكة يندره بتصليحه أو تسبيجه في الحال بشكل يمنع الخطر الناشئ عنه .

ب - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن القيام بما كلف به في الإخطار المشار إليه في البند السابق يعتبر أنه ارتكب مخالفه . ويجوز للمجلس أن يقوم بالعمل الوارد في الإخطار ، وأن يستوفي جميع النفقات التي تكبدتها في هذا السبيل من مالك تلك الابنية أو البئر أو الحفرة أو المكان الآخر .

ج - كل مؤسسة تحدث قاذورات أو أوساخ داخل منطقة البلديه ، مهما كان نوعها وتضر بالصحة العامة تكون مسؤولة عن إزالتها فوراً .

المادة ١٣ - أ - كل من عطل أو شوه أو أزال سطح أحد الشوارع ، أو رصيفه أو الحق به ضررا ، أو أجرى به تغييرا على أي وجه ، دون أن يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من الرئيس أو من ينييه يعتبر أنه ارتكب مخالفه .

ب - يجوز للرئيس ، أو من ينييه ، إصدار التصريح المشار إليه في البند السابق من هذه المادة إلى أي شخص مقيدا بالشروط التي يستصوبها المجلس .

ج - للمجلس أن يصلح سطح أي شارع شوه على الوجه الانف الذكر ويرسل الضرر اللاحق به وأن يستوفي جميع النفقات التي يتكبدتها في ذلك السبيل من المخالف .

المادة ١٤ - إذا لحق ضرر طارئ ، وغير مقصود بشوارع من الشوارع العامة ، أو بأى قسم منه بسبب حفريات أجريت في أرض متاخمة لذلك الشارع يجوز للرئيس أو من ينييه ، أن يبلغ مالك الأرض التي أجريت فيها الحفريات أو الشخص الذي قام بها إنذارا يكلفه به إصلاح الضرر الذى لحق بالشارع وإذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما يكلفه به في الإنذار ، فالمجلس أن يقرر إصلاح الضرر الناجم عن الحفريات واستيفاء المصاريف التي يتكبدتها في ذلك السبيل من مالك الأرض أو المسبب للضرر .

المادة ١٥ - إذا وجد أن أي رصيف أو أى قسم منه ، يؤلف قسما من شارع لم يسد سطحه ولم يرصف ولم تحفر أقبية ومصارف فيه حسب طلب المجلس ، فيجوز للمجلس أن يرسل إخطارا خطيا أو ينشر اعلانا في إحدى الصحف المحلية ، إلى المالكين بذلك الشارع أو أى قسم منه يكلفهم به لتسوية الرصيف ووصفه وحفر أقبية ومصارف فيه خلال المدة والبصورة المعينتين بالإخطار بناء على اقتراح المهندس المختص .

المادة ١٦ - إذا لم يشرع في العمل حسب المواصفات المطلوبة خلال المدة المعينة في الإخطار والاعلان أو شرع فيه ثم توقف لمدة تزيد عن الشهر يجوز للمجلس أن يتم العمل بنفسه إذا استصوب ذلك على نفقة المالكين .

المادة ١٧ - يساهم الملاكون في نفقات إنشاء الرصيف بنسبة امتداد عقاراتهم عليه ، وفي حالة تخلفهم عن دفع نصيبهم يجرى تحصيله بالطريقة التي تحصل بها ضرائب ورسوم البلدية .

المادة ١٨ - أ - ينبغي على كل شخص إذا رعب في إنشاء رصيف أو قسم من رصيف متاخم الملكة ضمن منطقة البلدية ، أن يقدم طلبا إلى الرئيس لمنحه رخصة بذلك وتتضمن الرخصة الشروط الواجب توافرها في ذلك الرصيف .

ب - إذا خالف أى شخص شروط الرخصة فعندها يجوز للمجلس أن يقوم بالعمل المعين في الرخصة وأن يرجع بما يتكبد به سبب ذلك من نفقات على المخالف .

المادة ١٩ - كل من :-

أ - طرح أية قاذورات أو مواد كريمة أخرى في أى طريق أو شارع .

ب -لقى أية نقابيات أو مياه قلره في أى طريق أو ساحة .

ج - وضع أو تسبب في وضع أية خيمة ، أو مظلة أو غطاء أو أى شيء بارز آخر فوق أى طريق أو على محاذاتها باستثناء ما زاد ارتفاعه عن المترين ونصف .

د - مد ، أو تسبب في مد أية اسلاك أو ماشابهها من الادوات فوق أى طريق وذلك قبل الحصول على تصريح خطي من الرئيس أو من ينييه .

هـ - أوقف سيارة أو عربته أو دراجة في الطريق لمدة تزيد عما هو ضرورى لتحميلها بالبضاعة أو لإزالة البضاعة منها .

و - حفر أو تسبب في اجراء حفريات في أى طريق قبل حصوله على تصريح خطي من الرئيس أو من ينييه .

ز - تخلف عن تسبيج أية حفرة اجراها في الطريق أو عن وضع نور بجانب تلك الحفرة بعد غروب الشمس لتنبية المارة .

ح - اتلف أية علامة من علامات البلديه أو أى اعلان من اعلاناتها أو أى مصباح من مصابيحها أو أية شجرة مفروسة على جانب أى طريق أو في أية حديقة أو ميدان أو الحق أى ضرر بأموال المجلس الأخرى .

(يعاقب لدى ادانته من قبل المحكمة ، بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير)

المادة ٢٠ - لا يجوز أن يقام ضمن منطقة البلدية أى بناء جديد أو اضافي أو تغيير أو ترميم أى بناء أو حفر جسورة امتصاصية أو بئر أو كهف قديم أو حديث أو أى إنشاء للسكن أو لأغراض أخرى إلا بعد الحصول على تصريح من المجلس وإذا قام شخص ما بأى عمل من الاعمال المذكورة قبل الحصول على الرخصة يعتبر مخالفا وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا النظام ويوقف عن العمل حتى حصوله على الرخصة اللازمة من البلدية .

هكذا من الأهل

المادة ٢١ - للمجلس ، قبل اعطاء التصريح ، ان يطلب إبراز المخططات والمقاطع للبناء او التغيير او الترميم المزمع القيام به وفقا لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٢٢ - للمجلس ان يقرر المواد التي يجب استعمالها للابنية الجديدة او الاضافية او التغييرات والترميمات والوسائل الصحية بصورة عامة ومساحة الفسحة الهوائية والتدابير الواجب اتخاذها للمجاري والمصارف ومنع الحرائق .

المادة ٢٣ - للمجلس ان يمنع استعمال اي بناء غير صالح للسكن او لخلاف ذلك الى ان يعاد بناؤه او يرمم بصورة تجعله صالحا للسكن والاستعمال .

المادة ٢٤ - أ - للمجلس ان يأمر اي مالك بهدم اي بناء او ترميمه ، منعاً لانهياره ومخاطره .

ب - اذا لم يتم المالك بالخدم او الترميم خلال المدة المعينة بالاخطار المرسلة له من المجلس ، فيحق للاخير القيام بالعمل المطلوب وذلك على نفقة المالك .

الفصل الثالث

رسوم بيع الحيوانات

المادة ٢٥ - أ - يكون بيع الحيوانات في الاسواق التي يعينها المجلس .

ب - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم ، رسماً قدره عشرة فلوس عن كل رأس من الماعز او الضأن يباع ضمن منطقة البلدية .

ج - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم ، رسماً قدره ٣٪ من ثمن الابقار او حيوانات الركوب التي تباع ضمن منطقة البلدية ولدى مبادلة حيوان بأخر تستوفي هذه الرسوم من كل من البائع والمشتري بالنسبة للثمن المقدّر للحيوانين .

المادة ٢٦ - تعتبر جميع اسواق البلدة اسواقاً عامة لغايات هذا النظام حتى انشاء اسواق عامة .

المادة ٢٧ - يقوم مفتش اللحوم ، او من ينوبه ، بمعاينة الحيوانات المعدة للذبح ، وله ان يمنع ذبح اي رأس منها لمرض او علة فيه او لاسباب يقرها المجلس وان يكلف جميع الذبّاحين والساخين والمستخدمين في المسلخ باستعمال الاحذية والالبسة التي يراها ملائمة او تقررهما الجهات الصحية .

المادة ٢٨ - تذبح جميع الحيوانات التي يقصر بيع لحومها ضمن منطقة البلدية ، في المسلخ او المكان الذي يشير اليه مفتش اللحوم وبالكيفية التي يوجّه بها .

المادة ٢٩ - لا يجوز فتح الذبائح بالقم بل يجب نقضها بمنفاخ خاص او بمنفاخ البلدية .

المادة ٣٠ - لا يجوز نقل الذبائح او اي جزء منها ، من المسلخ قبل فحصها النهائي وختمها بخاتم البلدية .

المادة ٣١ - أ - يستوفي المجلس البلدي من البائع ، اما مباشرة او بواسطة ملتزم الرسوم التالية عن المواشي والحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية او تعرض لمذبوحة . -

فلوس

٥٠

عن كل رأس من الضأن او الماعز

٢٠٠

عن كل رأس من البقر وصغار الابل

١٠٠

عن كل رأس من العجل

٣٠٠

عن كل رأس من الجمال والجاموس

ب - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي يتم نقضها بمنفاخ البلدية . -

فلوس

١٥

عن كل رأس من الضأن والماعز

٥٠

عن كل رأس من الحمل والجدبان

١٥

عن كل رأس من البقر وصغار الابل

٢٠

عن كل رأس من الجمال أو الجاموس

١٥

عن كل رأس من المعجول

المادة ٣٢ - لا يجوز لمستورد اللحوم الطازجة من خارج المنطقة التابعة للبلدية ان يعرضها قبل عرضها على مفتش اللحوم البت في صلاحيتها ودمغها بخاتم البلدية .

المادة ٣٣ - يستوفي المجلس رسم معاينة قدره (٥) فلوس عن كل كيان لحم يباع من خارج منطقة البلدية لبيعه فيها .

الفصل الرابع

رسوم الخضار والفواكه

المادة ٣٤ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او بالفرق الفواكه والخضار الطازجة او الجافة ضمن منطقة البلدية الا في الاسواق المخصصة لهذه الغاية من قبل المجلس .

ب - تستوفي الرسوم التالية عن الخضار والفواكه حال بيعها او عرضها للبيع ضمن منطقة البلدية من قبل عارضها شريطة الا يتكرر الدفع عن نفس السلعة . -

فلوس

٥٠٠

عن حمل سيارة شحن لا تتجاوز حمولتها خمسة

اطنان (صوبه)

١٠٠٠

عن حمل سيارة شحن حمولة ٦ - ١٥ طن

٥٠

عن حمل الجمل

٣٠

عن حمل الحصان او البغل او الحمار

١٠

عن كل صحاره كبيرة يزيد وزنها عن ١٥ كغم

٥

عن كل صحاره يقل وزنها عن ١٠ كغم

١٠

عن الكيس الكبير

٥

عن الكيس الصغير او السلة او السكّل

الفصل الخامس رسوم الجبوب

المادة ٣٥- تستوفي الرسوم التالية من السلع المشار إليها ادناه حال بيعها أو عرضها للبيع ضمن منطقة البلدية من قبل عارضها شريطة ألا يتكرر الدفع عن نفس السلعة .

فلس	
١٠	القمح عن كل كمية من ٢٠-٥٠ كنم
٢٠	القمح عن كل كمية من ٥٠-١٠٠ كنم
١٠	الطحين عن كل كمية من ٢٠-٥٠ كنم

فلس	
٢٠	الطحين عن كمية من ٥٠-١٠٠ كنم
	ما يزيد عن ذلك يستوفي الرسم على نفس النسبة
	الشعير والذرة البيضاء والذرة الصفراء والسمسم والعدس والفاصوليا والبازيلا والكرسة والقول والحمص
	والترمس رسمها كما يلي :-

فلس	
١٠	الكمية من ١٠-٥٠ كنم
٢٠	الكمية من ٥٠-١٠٠ كنم

الفصل السادس رسوم القبان

المادة ٣٦- يستوفي المجلس رسم قبان عما يباع ضمن منطقة البلدية ، خارج المخازن والمستودعات من المواد التالية وما شابهها ، الرسوم التالية :-

فلس	
٥	عن كل ٤٠ كيلو غرام أو جزء منها من جميع أصناف الجبوب
٥	عن كل ٥٠ كيلو غرام أو جزء منها من الحطب والبصل والملح
١٠	عن كل ٤٠ كيلو غرام أو جزء منها من السيرج والطحينة والسلك الطازج وحب الزيتون وزيتة والديس واللبن والجعيد والجبن والصابون وعصير البندورة والتوم والبطاطا والدخان والمشيقي والفحم والكلس والصوف والشعر المحلي .
١٠	عن كل ثلاثة كيلو غرامات من المحلي
٥	عن كل جلد من جلود الضان والماعز
١٠	عن كل جلد من جلود البقر والجمال والجاموس
٥	عن كل حمل بيم من التبن

المادة ٣٧- لا يجوز لأي شخص أن يبيع أية مادة من المواد المذكورة في هذا الفصل إلا في الاسواق المخصصة لها وأماكنها المقررة لهذه الغاية من قبل المجلس .

الفصل السابع رسوم الملاهي واللوحات والاعلانات

المادة ٣٨- تستوفي رسوم الملاهي الكائنة ضمن منطقة البلدية سنويا من اصحابها حسب الترتيب التالي :-

فلس	دينار	المقاهي
٣٠٠	٣	درجة أولى
٢٠٠	٢	درجة ثانية
١٠٠	١	درجة ثالثة
فلس	دينار	السينما
٢٠٠	٢٠	درجة أولى
١٠٠	١٠	درجة ثانية

المادة ٣٩- لا يجوز لأي شخص أن يضع لوحة على محل أو أن يستبقي اللوحة الموضوعة سائفا على محله إلا بعد الحصول على رخصة من الرئيس .

المادة ٤٠- يجوز للرئيس أو من ينوبه أن يمنح الرخصة أو يرفض مع بيان الأسباب .

المادة ٤١- تجدد الرخصة في اول شهر نيسان من كل سنة ، وفي حالة عدم تجديدها تنزع اللوحة من مكانها .

المادة ٤٢- يجب على كل من يريد الحصول على رخصة لوحة اعلان أن يقدم طلبا الى الرئيس ويدكر في الطلب اسمه وعنوانه والمحل الذي يرغب وضع اللوحة فيه وحجمها ومضمونها .

المادة ٤٣- يستوفي المجلس رسم اللوحات والاعلانات عن كافة المكلفين بها في منطقة البلدية حسب المعدل التالي :-

فلس	دينار	
٢٥٠	-	عن كل لوحة لا يزيد طولها عن ٥٠ سم
٥٠٠	-	عن كل لوحة يزيد طولها عن ٥٠ سم
١٠٠٠	١	عن كل لوحة يزيد طولها عن المتر الواحد
٥٠	-	عن كل اعلان مهما كان نوعه

المادة ٤٤- تعفى من الرسوم الاعلانات الصادرة عن دائرة حكومية او جمعيات خيرية .

المادة ٤٥- لا يجوز ان يكتب اي شيء على لوحة الاعلان الا باللغة العربية ويستثنى من ذلك اللوحات او الاعلانات المنشورة بتصريح خاص من الرئيس او من ينوبه مع بيان الاسباب .

الفصل الثامن

رسوم البسطات والمظلات

المادة ٤٦- لا يجوز لأي شخص أن يعرض سلعته على بسطة ، او تحت مظله ، الا بموجب تصريح من المجلس وفي المكان الذي يوافق عليه المجلس .

المادة ٤٧- يعمل بالتصريح من تاريخ صدوره لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ الصدور .

هكذا من المأهول

المادة ٤٨ - يحظر على أي بائع أن يضع عربته أو بسطته أو مظلة في أي مكان من الشارع بصورة تعوق حركة السير.

المادة ٤٩ - يجوز للرئيس أو من ينيبه، أو أي من مأموري الشرطة أو أي موظف من موظفي البلدية المختص، أن ينقل أية عربة نقل أو بسطة أو مظلة تكون موضوعة في أي مكان خلافاً لأحكام هذا النظام .

المادة ٥٠ - يستوفي المجلس (٥٠٠) خمسمائة فلس رسماً سنوياً عن البسطات المتنقلة وعربات البيع .

المادة ٥١ - يستوفي المجلس عن كل بسطة ثابتة خمسمائة فلس للمتر الواحد .

المادة ٥٢ - تعتبر المظلات في منطقة البلدية ثلاثة أنواع وتصنف بقرار من المجلس البلدي ويستوفي عن كل منها رسماً سنوياً بالنسبة التالية :-

فلس	دينار
٠٠٠	١
٥٠٠	-
٢٥٠	-

الفصل التاسع

رسوم الاوزان والمقاييس والمكاييل

المادة ٥٣ - لا يجوز لأي بائع أن يستعمل أبرة أوزان أو مقاييس أو مكاييل ، الا الاوزان والمقاييس والمكاييل المنصوص عليها في القانون ، وبعد دفعها من البلدية .

المادة ٥٤ - تستوفي البلدية لمره واحده (٥٠) خمسين فلساً رسم دفعه من كافة البائعين بالميزان والمقاييس والمكاييل في منطقة البلدية .

المادة ٥٥ - تستوفي البلدية ثلاثين فلساً رسم معاينه سنوياً ، عن كل قطعة من الموازين والمقاييس والمكاييل وتوابعها .

الفصل العاشر

لوحات أسماء الشوارع

المادة ٥٦ - يجوز للمجلس أن يسمي ، أو يعيد تسمية أي شارع من الشوارع ويجوز له ولعمدته أن يضع لوحة باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من أي ملك مجاور له .

المادة ٥٧ - يحق للمجلس أن يزيل أية لوحة من لوحات أسماء الشوارع وضعت بدون إذن منه .

المادة ٥٨ - كل من أزال أو حاد أو غاب أية لوحة من لوحات الأسماء الموضوعة بمقتضى المادة (٥٦) من هذا النظام أو عبث بها ، أو اعاق المجلس أو معتمده عن وضع لوحة باسم أي شارع على أي ملك بمقتضى المادة المذكورة ، أو خالف أحكام المادة (٥٦) من هذا النظام يعتبر أنه ارتكب مخالفة .

الفصل الحادي عشر

التنظيحات والأضرار الصحية

المادة ٥٩ - يقتضي على كل من يشغل داراً للسكن أو التجاره أو لتعاطي الاشغال أن يعد عدداً كافياً من الصناديق المعدنية بالحجم والتركيب الذي يوافق عليه المجلس ، أو معتمده أو مراقب الصحة لوضع النفايات الجافه فيه ، مع المحافظة عليها وأبقائها في حالة صحية وتصليحها واستبدالها بغيرها ، لدى الطلب من مراقب الشؤون الصحية التابع للبلديه .

المادة ٦٠ - يحظر القاء النفايات والمواد الكريهة والمياه القلره في الشوارع العامة والطرق أو أي مكان آخر غير أمكنتها المخصصه من قبل المجلس .

المادة ٦١ - لا يجوز لأي شخص أن يترك حيواناً في الطريق ، أو أن يربطه ، أن يدعه هالماً فيه ، أو أن يمتطي ويسوق بعنف حصاناً ، أو أي حيوان آخر .

المادة ٦٢ - يترتب على كل من يشغل اسطبلات في منطقة البلديه ، أن يتخذ التدابير لابتداء قفايات الاسطبل في أوعية خاصه ، بعدها لتلك القايصة ، على أن تكون مصنوعة من الماده وبالشكل والحجم اللذين يمينهم مراقب الصحة .

المادة ٦٣ - يجب أن تكون صناديق الزباله في المكان الذي يعينه مراقب الصحة ، وفي متناول يد عمال البلديه وان لا توضع بها الا النفايات الجافه .

المادة ٦٤ - يستوفي المجلس عن جيف الحيوانات التي تنقل وتدفن بواسطته الرسوم التالية . -

فلس	
٤٠٠	عن كل رأس من الجاموس والجمال والبغال والحمير والخيل
٢٥٠	عن كل رأس من العجول والمهر
١٥٠	عن كل رأس من الضان والماعز
١٧٥	عن كل رأس من الخرفان والجديان
٥٥٠	عن كل رأس من الكلاب والقطط

الفصل الثاني عشر

القابله القانونيه

المادة ٦٥ - على قابله البلديه المعينه أن تحضر كل ولاده تقع ضمن منطقة البلديه ، وأن تبلغ الطبيب المسؤول ودبران البلديه عن كل حادث ولاده تحضره .

المادة ٦٦ - لا يجوز لقابله البلديه أن تتقاضى في أية حال اجرة لقاء ما قامت به من خدمة ولاده .

المادة ٦٧ - يستوفي المجلس رسماً عن كل حادث ولاده تحضره قابله البلديه قدره خمسمائة فلس بصورة عامة ويعتبر هذا الرسم ايراداً لصندوق رعاية الطفوله في البلديه ويجوز للمجلس اعفاء من ثبت فقره .

هكذا من المأهول

الفصل الثالث عشر

رسوم الابنية

المادة ٦٨ - لا يجوز أن يقام أى بناء ضمن منطقة البلديس والقيام بترميم أو تغيير أو حفر حفرة امتصاصيه أو بئر أو كهف قديم أو حديث، أو أى إنشاء للسكن أو لاغراض اخرى، الا بعد الحصول على تصريح من المجلس.

المادة ٦٩ - للمجلس ، قبل اعطاء التصريح ، أن يطلب ابراز المخططات والمقاطع للبناء أو التغيير أو الترميم المزمع القيام به وفقا لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٧٠ - للمجلس أن يقرر المواد التي يجب استعمالها للابنية الجديدة أو الاضافية أو التغييرات والترميمات والوسائل الصحية بصورة عامة ، ومساحة المسحة الهوائية والتدابير الواجب اتخاذها للمجاري ومنع الحرائق .

المادة ٧١ - للمجلس أن يمنع استعمال أى بناء غير صالح سواء للسكن أو لى غرض آخر الى أن يعاد بناؤه أو يرم بالصورة اللازمة .

المادة ٧٢ - للمجلس أن يؤمن أى بناء أو ترميمه متعا لانتهائه ومخاطره اذا لم يقم صاحب البناء بذلك خلال المدة التي يعينها المجلس في اخطاره وتحصل نفقات ذلك بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية من صاحب البناء أو المسؤول عنه .

المادة ٧٣ - يستوفي المجلس الرسوم عن التصاريح التي يصدرها كما يلي :

فلس	دينار
٢٥٠	- رسم التسجيل (طلب التصريح)
١٥	- رسم ابنية السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع الواحد
٣٠	- رسم ابنية المصانع والمستودعات ودور السينما والمسارح واماكس اللهو عن كل طابق للمتر المربع الواحد .
١٥٠	- رسم الشرفات الخارجية البارزة على الشارع والطرق للمتر المربع الواحد.
١٠٠	- رسم الشرفات الداخلية للمتر المربع الواحد
٥٠٠	- رسم البروز في البناء على الشارع والطرق العامة للمتر المربع الواحد .
١٠	- رسم الجدران على الحدود الخارجية (السور) للمتر المربع الواحد .
١٥٠	- رسم الحفرة الامتصاصية
٣٠٠	- رسم التغييرات والترميمات الداخلية رسما مقطوعا
١٠٠	- رسم الكشف منها تعددت الكشوف
٥٠	- من الرسم الاساسي عن تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي سنة واحدة من تاريخ صدورهما .

الفصل الرابع عشر

ترخيص سلاخي الذبائح

المادة ٧٤ - لا يجوز لى شخص كان ، مباشرة سلخ الذبائح ، في مسلخ البلدية ما لم يكن قد حصل على رخصة بذلك من المجلس .

المادة ٧٥ - لا تمنح الرخصة للطلاب الا اذا كان بالغا من العمر ١٨ سنة وثبتت لياقته الصحية طبيا وتمنح في اختيار عملي تجارية لجنة مشكلة من طبيب يعطى يعينه معالي وزير الزراعة وعضو يعينه المجلس ، ويكون اجتماع هذه اللجنة بدعوة من الرئيس لاختيار طلاب الرخص مرة كل عام على أن يعلن عن يوم الاختيار ويعلن الاعلان على باب المسلخ ، وينشر في احدى الجرائد المحلية بشرط ان يتم ذلك قبل الموعد المحدد للاختيار بأسبوعين على الاقل ويشترط لنجاح الطالب ان لا تستغرق عملية السلخ اكثر من الوقت المحدد الذي تعينه اللجنة الفاحصة ، وان يعتبر الجلد الناتج عن العملية من الدرجة الاولى طبقا للمادة (٨١) من هذا الفصل .

المادة ٧٦ - يجب على طالب الرخصة ان يقدم طلبا ملصقا عليه طوابع ايرادات بقيمة ثلاثين فلسا الى المجلس قبل الموعد بثلاثة أيام على الاقل ، مينا فيه اسمه ولقبه وسنه وصناعته وجنسيته ومحل اقامته .

المادة ٧٧ - تعطى الرخصة مقابل دفع رسم قدره دينار واحد ويعمل بها لمدة سنة واحدة من تاريخ اصدارها وتجدد في الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ الصدور .

المادة ٧٨ - تعطى للعمال ومساعدى السلاخة المرخصين الذين ثبتت لياقتهم طبيا رخصة خاصة بالدخول الى المسلخ مقابل دينار واحد للرخصة ، ويعمل بها لمدة سنة واحدة من تاريخ اصدارها .

المادة ٧٩ - لا يجوز لى شخص غير السلاخ أن يقوم بفصل الجلد عن الذبائح كما لا يجوز لى كان ان يترع اجزاء من النسيج الخلووي الملاصق للجلد .

المادة ٨٠ - تعين الجلود وتصنف بعد عملية السلخ ، من قبل مفتش اللحوم ، حسب الدرجات التالية .-

أ - جلود الدرجة الاولى ، وهي التي تتوفر فيها الشروط التالية .

(ان يكون الجلد خاليا من الشطب والشروح وتعاريج السكين والقطوع ما عدا الاطراف من عند الارجل ، حيث يسمح بقطع صغيرة لا يزيد طولها على ٥ سم) .

ب- جلود الدرجة الثانية وهي التي تتوفر بها الشروط التالية :

(ان يكون الجلد خاليا من الشطب والشروح وتعاريج السكين ويسمح بوجود مقطع أو اثنين من الجلد لا يزيد طولها على ٥ سم خلاف القطوع التي بالاطراف) .

ج - جلود الدرجة الثالثة وهي التي لا تتوفر بها صفات جلود الدرجتين الاولى والثانية .

المادة ٨١ - اذا اعتبر اكثر من جلد واحد من جلود الدرجة الثالثة طبقا لعملية تصنيف الجلود المبينة في المادة السابقة من هذا الفصل فيجوز للمجلس بناء على توصية مفتش اللحوم ، او بناء على طلب ممثل وزارة الزراعة وقف السلاخ عن العمل ، مدة لا تزيد على اسبوع للمخالفة الاولى مع مراعاة عدد الجلود التي قام بسلخها في نفس اليوم من توقيع العقوبة فاذا وقعت منه مخالفة خلال شهر من تاريخ المخالفة الاولى جاز وقفه مدة لا تزيد على اسبوعين اما اذا وقعت مخالفة ثالثة خلال نفس المدة ، فيجوز للمجلس ان يسحب الرخصة منه نهائيا .

هكذا من المأهول

المادة ٨٢ - كل من . -

- أ - باشر عملية سلخ جلد ولم يكن مرخصاً بذلك ، او
 ب- فصل الجلد عن الدبب بالسكين أو بأية آلة أخرى ولم يكن سلاخاً مرخصاً ، او
 ج - انتزع اجزاء من البدن للجلد ، او
 د - دخل بدون تصريح الى محلات السلخ أثناء قيام السلاخين بعملهم يعتبر أنه ارتكب مخالفة للفقرة (ج) المنصوص عليها في هذه المادة قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الحكم عليه ، في المخالفة الأولى فيجوز للمجلس البلدي أن يسحب الرخصة منه نهائياً .
- المادة ٨٣ - اذا وقعت من مساعد السلاح ، او السلاح ، أو العامل ، مخالفة بحكم المادة (٨٠) أعلاه جاز للمجلس وقفه عن العمل مدة لا تزيد عن اسبوع واذا تكررت المخالفات ، فيجوز ان يسحب الرخصة منه نهائياً .
- المادة ٨٤ - على مفتش الاحوم في مسلخ البلدية مراقبة عملية السلخ بموجب أحكام هذا الفصل .

الفصل الخامس عشر

العقوبات

المادة ٨٤ - كل من ارتكب مخالفة لاي حكم من أحكام هذا النظام ، يعاقب لدى ادانته من المحكمة المختصة بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وبغرامة اضافة لا تزيد على دينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الادانة .

١٩٦٤/٨/٢٦

التوقيع

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الصحة	الاشغال العامة	المالية	وزير الداخلية
امين الحج	سليم البهيث	هاشم الجيومى	ميجت التلهوني
وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون	وزير
وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	الاجتماعية والعمل	الترية والتعليم
نظام الشراي	امين يونس الحسيني	بشير الصباغ	
وزير	وزير	وزير	
الداخلية	الخارجية	الاعمال	
محمد نزال الهرموطي	صلاح ابو زيد		
وزير	وزير	وزير	
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	
عالم الحاج حسن	عادل الشمايله	احمد الولوي	

نخ محمد بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤ / ٩ / ٢
 ثامر بوضع النظام الاتي : -

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤

نظام مجلس البحث العلمي الاردني

صادر بمقتضى المادة (١١٧) من قانون الترية والتعليم لسنة ١٩٦٤

- مادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- مادة ٢ - يؤلف مجلس باسم (مجلس البحث العلمي الاردني) ويعرف في هذا النظام بالمجلس من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات التالية بتسيب من الوزير أو رئيس الدائرة المختص وموافقة رئيس الوزراء .
- ١ - الجامعة الاردنية
 - ٢ - كلية الحسين الزراعية
 - ٣ - وزارة الاقتصاد الوطني
 - ٤ - وزارة الاشغال العامة
 - ٥ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
 - ٦ - وزارة الترية والتعليم
 - ٧ - وزارة الصحة
 - ٨ - وزارة الدفاع
 - ٩ - وزارة الزراعة
 - ١٠ - وزارة الداخلية/ الشؤون البلدية والقروية
 - ١١ - مجلس الاعمار
 - ١٢ - ممثل عن القطاع الخاص (الزراعي)
 - ١٣ - ممثل عن القطاع الخاص (الصناعي)
- مادة ٣ - للمجلس أن ينسب زيادة الاعضاء لرئيس الوزراء عندما يرى ذلك ضروريا .
- مادة ٤ - يحق لرئيس الوزراء أن يستبدل أى عضو في المجلس وأن يثاغر وذلك بتسيب من الوزير المختص أو مدير المؤسسة المختصة .
- مادة ٥ - يهدف المجلس الى مايلي : -
- أ - الاشراف على تخطيط وتنظيم وتنسيق البحوث العلمية وذلك من اجل رفع المستوى العلمي والاقتصادي والاجتماعي والصحي في المملكة .

هكذا من المأهول

ب- تشجيع البحوث العلمية ، سواء كانت حكومية أو أهلية ، ودعمها ماديا ومعنويا .
ج- التعاون مع بلدان الشرق الاوسط والادنى والمنظمات العالمية مثل اليونسكو لتنسيق البحوث العلمية في المنطقة وتبادل المعرفة معها .

مادة ٦ - يرتبط المجلس مباشرة برئيس الوزراء .

مادة ٧ - على المجلس أن يقوم بما يلي :-

- أ - تقديم التواصي الى رئيس الوزراء حول الامور التي تتعلق بسياسة الدولة العلمية .
- ب - مراجعة ومتابعة برامج البحوث العلمية التي تقوم بها الدوائر الحكومية والمؤسسات الاهلية وذلك من أجل تنسيقها ودفعها الى الامام وتقديم المساعدة المادية والفنية لها .
- ج - تحديد أولويات البحوث التطبيقية بناء على مايتضح من دراسة المشروعات ذات الاهمية القومية :
- د - دراسة المشكلات العلمية والفنية في المملكة ووضع الخطط اللازمة لاجراء البحوث العلمية لحلها .
- هـ - تقديم التواصي للوزارات المختلفة لتطوير البحوث العلمية فيها .
- و - العناية بتنمية الطاقة البشرية في حقل البحث العلمي وذلك بتشجيع أيفساد المتفوقين للتخصص في مختلف الحقول العلمية ، ورفع المستوى المعاشي للموجودين حاليا في البلاد لتمكينهم من القيام بالبحوث العلمية اللازمة والمحافظة على مستواها ، وذلك بالتعاون مع الدوائر المختلفة ؛
- ز - تشجيع نشر الثقافة ورفع المستوى العلمي في المملكة بجميع الطرق والوسائل الممكنة .
- ح - السعي لتأسيس مركز للوثائق والمعلومات العلمية يتبع المجلس مباشرة ويتولى تزويد الباحثين بالمعلومات العلمية اللازمة
- ط - تشكيل لجان مختصة تتبثق عن المجلس للقيام بالدراسات الاختصاصية والتفصيلية لكل موضوع لتحديد المستوى العلمي له وأصلح الوسائل لتنفيذه والاستفادة من نتائجه .
- ي - مناقشة الافراد والهيئات العامة والخاصة لتقديم المعونات والهبات المقارية الى المجلس لتحقيق اهدافه .
- ك - وضع مشروع ميزانية خاصة للمجلس تتكون من الهبات والمعونات والمساعدات .

مادة ٨ - يكون مقر المجلس في وزارة التربية والتعليم .

مادة ٩ - يرأس وزير التربية والتعليم المجلس .

مادة ١٠ - ينتخب أعضاء المجلس نائب الرئيس من بين الاعضاء لمدة سنة قابلة للتجديد .

مادة ١١ - يعين رئيس الوزراء سكرتير المجلس بتسيب من رئيس المجلس بناء على قرار يتخذه المجلس .

مادة ١٢ - يقوم رئيس المجلس او نائبه (في حالة غياب الرئيس) بالاعمال التالية :-

- أ - دعوة المجلس للاجتماع والاشراف على تنظيم جداول العمل لجلسات المجلس .
- ب - الاشراف على المكتب ووضع التعليمات اللازمة .
- ج - رفع مشروع ميزانية المجلس السنوية الى رئيس الوزراء .
- د - التوقيع على جميع القرارات التي يتخذها المجلس واجاالتها الى المراجع المختصة .

مادة ١٣ - يعقد المجلس كل شهر اجتماعا دوريا واحدا وقد يدعى الى الاجتماع أكثر من ذلك اذا دعت الحاجة .

مادة ١٤ - يكون اجتماع المجلس قانونيا بحضور أكثر من نصف الاعضاء .

مادة ١٥ - تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٦ - تنفذ قرارات المجلس بعد اعتمادها من رئيس المجلس وتدون محاضر الجلسات في سجل خاص ويصدق المجلس على محضر الجلسة السابقة ويوقعه الرئيس .

مادة ١٧ - يحق للمجلس قبول الهبات والمعونات من اية مصادر شريطة ان يوافق عليها مجلس الوزراء .

١٩٦٤/٩/٣

محمد بن طهول

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء بالوكالة
التربية والتعليم	الصحة	الاشغال العامة	وزير المالية
بشير الصباغ	أمين مجيد	سليم البخت	هاشم الجبوري
وزير	وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
الاعلام	وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	وزير الخارجية بالوكالة
		كامل محي الدين	امين يونس الحسيني
وزير	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	وزير الداخلية بالوكالة
عزالدين الحاج حسن		احمد الوزني	محمد نزال العروطي

هكذا من المأهول

نحن محمد بن طهري نائب جلال الملك المعظم

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٤ .

نظام مياه بلدية الرمثا المعدل

٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مياه بلدية الرمثا المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع نظام مياه بلدية الرمثا رقم (٨) لسنة ١٩٥٦ ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ، كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
٣ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء رسم تأسيس قدره دينار اردني واحد .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
١٠ - يستوفي (٧٠) فلسا عن كل متر مكعب من الماء واذا كانت كمية المياه التي يسجلها العداد اقل من ثلاثة امتار شهريا فتعتبر الكمية المستهلكة ثلاثة امتار .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
١٤ - عندما يظهر عطل في عداد مياه المشترك ، يقدر رئيس البلدية كمية الاستهلاك من مدة العطل ، بالرجوع الى معدل ثلاث دورات سابقة ، ويعمل المشترك ثلاثة ايام لاصلاح العداد ، واذا تخلف عن القيام بذلك ، تقوم البلدية باصلاح المطلوب ، على نفقة المشترك ، وتحصل النفقات بالطريقة التي تجي بها اموال البلدية .

المادة ٥ - تضاف المادتان التاليتان بعد المادة (١٧) مباشرة من النظام الاصلي :-
١٨ - لا يسمح لأي مشترك بسحب المياه من الابواب الغير او ارضه ، بدون موافقة صاحب الملك وعلى ان يسجل الاتفاق لدى البلدية :-

١٩ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام ، يعاقب بغرامه لا تتجاوز خمسة دنانير ، وبالإضافة لذلك يجوز للمحكمة ان تأمره بإزالة الخالفة خلال مدة تعينها له ، واذا تخلف عن ازلتها ، فتجري الأزالة بواسطة البلدية ، وعلى نفقة المخالف .

المادة ٦ - تلغى المادة (١٨) من النظام الاصلي ويعاد ترقيتها لتصبح كما يلي :-

٢٠ - تلغى اية تعليمات او انظمة تتعارض احكامها مع احكام هذا النظام .

١٩٦٤/٩/٣

محمد بن طهري

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
الريية والتعليم	الصحة	الاشغال العامة	بالوكالة ووزير المالية
بشير الصباغ	امين مجح	سام البيخيت	هاشم الجبوري

وزير	وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية
الاعلام	وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	والعمل ووزير الخارجية بالوكالة
صلاح ابو زيد	نظام الشراي	كامل محي الدين	امين يونس الحسني

وزير	وزير	وزير دولة	وزير الداخلية
الزراعة	الاقتصاد الوطني	لشؤون رئاسة الوزراء	وزير العدلية بالوكالة
عادل الشايلة	احمد اللوزي	محمد نزال العروطي	

هكذا من المأهول

نحى محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٤

نظام مشروع مياه اربحا المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مشروع مياه اربحا المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع نظام مشروع مياه اربحا لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل ذيل الرسوم الملحق بالنظام الاصلي يشطب ما جاء في البند (أ) من الفقرة (٤ - العوائد المتكررة) منه والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - يستوفي ثمن المياه في نهاية كل شهر وبالنسبة التالية :-

أ - من متر واحد الى ٣٠ مترا ٣٠ فلس للمتر الواحد

ب - من ٣١ مترا الى ٥٠ مترا ٦٠ " " "

ج - ما زاد على ٥٠ مترا ٨٠ " " "

١٩٦٤/٩/٢

محمد بن طهول

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء بالوكالة
التربية والتعليم	الصحة	الاشغال العامة	وزير المالية
بشير الصباغ	أمين مجيب	سليم البختيت	هاشم الجيومبي

وزير	وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
الاعلام	وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	وزير الخارجية بالوكالة
صلاح ابو زيد	نظام الشراي	كامل عي الدين	امين يونس الحسيني

وزير	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	وزير العدل بالوكالة
عادل الشايلة	احمد اللوزي	محمد نزال العرومطي	

نحى محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٤

نظام المياه في المفرق المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه في المفرق المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع نظام المياه في المفرق لسنة ١٩٥٨ - المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في الذيل الثاني للنظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

الذيل الثاني (اثمان المياه)

١ - يستوفي من المشترك اثمان المياه الواردة اليه بواسطة العداد حسب التعرفة التالية :-

الكمية	المدة	التمن
من متر - ١٥ مترا مكعبا	دورة	٨٠ فلسا للمتر المكعب
عن كل متر مكعب بعد الخمس عشرة مترا الاولى	دورة	١٠٠ فلسا للمتر المكعب

٢ - ان الحد الادنى للترتب على كل مشترك دفعه ثمننا للمياه في كل دورة هو دينار واحد (٢٠٠) فلس .

٣ - مدة الدورة ثلاثة اشهر .

٤ - يستوفي (١٢٥) فلسا ثمننا للمتر المكعب المأخوذ من عداد السيل ، او المكان المخصص لتعبئة الصهاريج

٥ - تعفى اماكن العبادة من اثمان المياه المستهلكة فيها - ضمن الحدود التي يعفيها المجلس البلدي بكل معبد ، وكل كمية تجاوزت الحدود المذكورة ، يستوفي ثمنها بموجب البند (١) اعلاه .

هكذا من المأهول

٦ - عند اخلاء اي عقار من ساكنه ، يترتب على المشترك ان يقدم بطلب خطي لرئيس البلدية ، من اجل فصل جهاز المياه عن العقار المذكور ولا يجوز مطالبة المشترك بأي مبلغ ، من تاريخ الفصل ، واذا رغب المشترك باعادة ايصال الماء الى نفس العقار ، يحاسب عن المدة الواقعة من تاريخ الوصل حتى نهاية الدورة ، باعتبارها دوره كاملة ، ولا تستوفى اية رسوم لقاء الفصل او الوصل .

١٩٦٤/٩/٣

محمد بن طهول

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء بالوكالة
التربية والتعليم	الصحة	الاشغال العامة	وزير المالية
بشير الصباغ	أمين مجح	سليم البخت	هاشم الجبوسي
وزير	وزير الدفاع	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
الاعلام	وزير المواصلات	الانشاء والتعمير	وزير الخارجية بالوكالة
صلاح ابو زيد	نظام الشرابي	كامل عي الدين	امين يونس الحسني
وزير	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية ووزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	رئاسة الوزراء	العدلية بالوكالة
عادل الشايطة	احمد الماوي	محمد نزال العرموطي	

نظام استيراد وتصدير المواد الحيوانية، ونتاج الحيوانات المعدل لسنة ١٩٦٤

صادر عن وزير الزراعة بمقتضى المادة (٢٠) من قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام استيراد وتصدير المواد الحيوانية ونتاج الحيوانات المعدل لسنة ١٩٦٤) ، ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ ، وتعديلاته ، والمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيلي ، كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن المادة (١٣) من النظام الاصيلي ، بما يلي : -

المادة (١٣) (أ) - تجرى معالجة أو تطهير الجلود ، وأطراف الحيوانات ، وأجزائها ، من قبل صاحبها وعلى نفقته .

(ب) - تستوفى الرسوم المدرجة تالياً مقابل فحص شحنات الجلود ، أو أطراف الحيوانات ، وأجزائها ، ومنتوجاتها الواردة الى المملكة الاردنية الهاشمية ، أو الصادرة منها .

	الرسوم	
	الصادر	الوارد
عن كل كيلو غرام من جلود الحيوانات او الزواحف الباسه او المملحة او الطرية	٥	١٥
عن كل كيلو غرام من جلود الحيوانات او الزواحف المدبوغة	١٠	٢٠
عن كل كيلو غرام من اللحوم بجميع انواعها	١٠	١٥
عن كل كيلو غرام من السمك	٥	١٠
عن كل كيلو غرام من كافة انواع الاسماك والزواحف البحرية غير الطازجة	١٠	١٥
عن كل كيلو غرام من الشحم او الزيوت الحيوانية	٢٠	١٥
عن كل كيلو غرام من الصدف	١	١
عن كل كيلو غرام من الحار او القرون او العظام او الاظافر الحيوانية	١	١

هكذا من الأشغال